بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 18 يوليو 2019

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج في المرتبة "BBB+" من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد خضر
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	18 يوليو 2019
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	• السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال البالغة 100 مليون د.ك. • مؤهلة بموجب تعليمات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي • تثبيت تصنيف السندات في المرتبة "BBB+"
مدلولات التصنيف	• السندات مؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال- محافظة المصدر على نسب قوية لكفاية رأس المال في نهاية الربع الأول من العام 2019. • المصدر هو رابع أكبر بنك في الكويت، مصحوباً بشبكة فروع قوية ولديه حصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع. • للمصدر شبكة فروع قوية راسخة تدعم قدرته على توليد الأرباح • تمتع المصدر بمؤشرات سيولة مريحة مدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ومحفظة جيدة من الأوراق المالية الاستثمارية
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	• تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة 100 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" • لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	مستقرة
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة التصنيف العالمية كابيتال انتليجنس بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة 100 مليون د.ك في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس هذا التصنيف التالي: (1) التصنيف الائتماني القائم بذاته لبنك الخليج في المرتبة "a-" و(2) الطبيعة المساندة التعاقدية للسندات بالنسبة للالتزامات

غير المضمونة ذات الأولوية، و(3) رأي الوكالة بعدم احتمال تفعيل آلية امتصاص الخسائر الخاصة بالسندات قبل وصول البنك إلى عدم جدوى الاستمرار على أساس كونه قائماً بذاته.

ومن عوامل دعم التصنيف القائم بذاته للبنك هو تواجده الراسخ خاصةً في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد وذلك من خلال شبكة فروعه الكبيرة وجودة الأصول الناتجة عن القروض وكذلك قوة نسب كفاية رأس المال والمؤشرات الجيدة للسيولة. كما يعكس هذا التصنيف حجم البنك كرابع أكبر بنك في الكويت مصحوباً بشبكة فروع كبيرة وحصة جيدة في السوق في كل من القروض والودائع.

أما العوامل الرئيسية المقيدة للتصنيف فهي مشتركة مع البنوك الأخرى في مواجهة هذا القطاع وهي مرتبطة إلى حد كبير بصعوبة بيئة التشغيل وتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف سوق العقار، وكذلك ارتفاع التركزات الائتمانية للعملاء في كل من محفظة القروض والودائع نظراً لصغر حجم السوق الكويتي نسبياً وغياب الإفصاح عن قروض المرحلة الثانية. كما يعتبر انخفاض وتناقص الإيرادات غير المحملة بالفوائد تحدياً ائتمانياً آخراً للبنك.

وتتمثل قوة بنك الخليج بشكل أساسي في تواجده الراسخ في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد وذلك من خلال شبكة فروعه الكبيرة. وكذلك فإن اتباع البنك لنموذج عالمي في إدارة الخدمات المصرفية ولاستراتيجيات فعالة قد ساهم في حفاظ البنك على حصته في السوق مما نتج عنه أرباحاً جيدة في مجالات العمل المختلفة. وقد حققت مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض لدى بنك الخليج نتائجاً جيدة حيث استمرت في التحسن خلال السنوات القليلة الماضية. وبالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في الربع الأول من العام 2019 إلا أن أصول البنك قد حافظت على جودتها. هذا، ويشكل غياب الإفصاح عن قروض المرحلة الثانية عائقاً أمام التقييم المستقبلي السليم لجودة الأصول الناتجة عن القروض. وكسائر البنوك، توجد لدى بنك الخليج تركزات كبيرة على العملاء في محفظة القروض وهي تعكس الحجم الصغير نسبياً للسوق الكويتي. إلا أن المعايير السليمة التي يتبعها البنك في منح القروض وكذلك قوته في إدارة المخاطر فهي تخفف جزئياً من عوامل هذه المخاطر. كما إن نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض والمراكز الجيدة لنسب كفاية رأس المال تعتبر

عوامل دعم قوية لقدرة بنك الخليج على امتصاص خسائر مستقبلية محتملة ناتجة عن القروض.

ومن نقاط القوة الرئيسية الأخرى للبنك وجود قاعدة راسخة من ودائع العملاء تشمل ودائع مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية. وكذلك فإن المستويات المرتفعة من قاعدة الودائع التي توفرها الحسابات الجارية وحسابات التوفير تستمر في المساهمة بتكلفة أقل بكثير من تكلفة الأموال لدى البنوك الأخرى. وكما هو الحال مع البنوك الأخرى، توجد لدى بنك الخليج تركزات كبيرة على ودائع العملاء ولكن نظراً لطبيعة هذه الودائع المرتبطة إلى حد كبير بالكيانات الحكومية، فقد حافظت على استقرارها النسبي عبر السنوات الماضية. ومن خلال احتفاظ البنك بمجموعة كبيرة من الأوراق المالية الاستثمارية وحيازته على مجموعة كبيرة من سندات الخزينة وسندات بنك الكويت المركزي، فقد تمكن من الحفاظ على مصدات جيدة من السيولة حيث جاءت نسبة تغطية السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب. وقد شهدت السيولة لدى البنك بعض الإنكماش في الأشهر الثلاث الأولى من العام 2019، ويعزى ذلك إلى التركزات في ودائع العملاء ولكن المؤشرات الرئيسية حافظت على مستوياتها المريحة.

هذا، وقد حافظ البنك على مستويات ثابتة لقاعدة رأس المال على الرغم من انخفاضها عن معدلات البنوك الأخرى في كل من العام 2018 والربع الأول من العام 2019 إضافةً إلى جودة رأس المال كما هو ظاهر في النسبة المرتفعة من حقوق المساهمين في الشريحة الأولى. كما تحسنت نسبة الرفع المالي المطلوبة بموجب تعليمات بازل (3) وفي الميزانية العمومية للبنك حيث ارتفعت إلى مستوى سليم.

وبالنسبة للإيرادات، فقد شهدت معدلات الربح تحسناً عاماً بالرغم من بقاء هذه المؤشرات أقل بقليل من معدلات النظراء المباشرين للبنك. وبينما كان صافي هامش الفائدة متقدماً قليلاً إلا أن انخفاض وتناقص الإيرادات من الفوائد يمثل تحدياً ائتمانياً للبنك. وفي المقابل، استمرت جودة فعالية التكلفة لدى البنك في دعم الأرباح التشغيلية وتحسينها مما يوفر له قدرة فعالة على امتصاص الخسائر. وعلى الرغم من انخفاض الربح التشغيلي للبنك في الربع الأول من العام 2019،

	إلا أن وكالة كابيتال إنتليجنس تتوقع أن تحافظ الربحية على مستوى مناسب بفضل المركز القوي للبنك وحصته الجيدة في السوق. وبالنسبة للنظرة المستقبلية المرافقة للتصنيف فهي "مستقرة" ومع ذلك قد تتأثر هذه النظرة وكذلك التصنيف بأية تغييرات قد تطرأ على "التصنيف القائم بذاته" للمصدر. وهناك تغيير محتمل آخر على التصنيف قد يأتي نتيجة لأي توضيح مرتبط بموقف بنك الكويت المركزي بقرار تفعيل شطب السندات في حال ظهور حالات محددة تستوجب ذلك قبل وصول بنك الخليج لمرحلة عدم جدوى الاستمرار.